

دراسة أثر أحداث الربيع العربي على الإيرادات السياحية في المنطقة العربية

Study of the Impact of Arab Spring Events on Tourism Incomes in Arab Area

نسرين معياش *

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

Mayache.n@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/27

تاريخ القبول: 2019/12/07

ملخص:

يعد العامل الأمني من بين أهم عوامل رواج القطاع السياحي لهذا تهدف هذه الدراسة لإبراز أثر أحداث الربيع العربي على القطاع السياحي في الدول محل الدراسة: مصر، تونس، المغرب والأردن والجزائري على وجه الخصوص وذلك عن الفترة 2000-2017 معتمدين في ذلك على نموذج البيانات المقطعية وتحليل السببية. وقد توصلت الدراسة إلى إثبات صحة فرضية أن السياحة هي التي تقود النمو الاقتصادي وأن تراجع إيرادات القطاع السياحي في الدول محل الدراسة بسبب ثورات الربيع العربي في بعض منها أو انعكاس حالة عدم الاستقرار في الدول المجاورة.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي؛ اقتصاد سياحي؛ ربيع عربي؛ تحليل السببية؛ نموذج بانل.

تصنيف C23:JEL

Abstract:

The security factor is one of the most important factors in developing the tourism sector. This study aims to highlight the impact of the events of the Arab Spring on the tourism sector in some of countries: Egypt, Tunisia, Morocco, Jordan and Algeria, in particular, over the period 2000-2015 using both the panel data and causality analysis. The study concluded the evidence of that tourism is driving economic growth and its regression of incomes in the countries studied is due to the revolutions of the Arab Spring in some of them or the reflection of the instability in neighboring countries.

Keywords: Economic Growth; Economic Tourism; Arab Spring; Causality Analysis; Panel Data.

Jel Classification Codes: C23.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

يعتبر الأمن والاقتصاد والسياحة أعمدة هامة لرفي ورخاء الدولة، فلا يكمن لأي اقتصاد أن ينمو أو يزدهر بدون توافر عوامل الاستقرار والأمن لأنهما يعدان أساس جذب الاستثمار والسياح. والسياحة في الوقت الراهن أصبحت الشريان الأهم في صناعة الاقتصاد حيث تعمل على توفير العملة الأجنبية وإضافة إلى قيمة الصادرات ما يترتب عنه زيادة الدخل الوطني. كما أن انتعاش السياحة يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة التكاملية مع القطاع السياحي وتوجيه الإنفاق إلى أنشطة مرتبطة به كالنقل، الخدمات الفندقية، الأشغال العمومية وغيرها.

ورغم أهمية القطاع السياحي إلا أنه من القطاعات الأكثر حساسية في تأثره بالأحداث والأوضاع الأمنية والسياسية. وعلى هذا الأساس فإنه من خلال هذه الورقة البحثية نحاول تسليط الضوء على مدى تأثير المشاكل والمخاطر الأمنية على الإيرادات السياحية وصناعتها وتعزيز النمو الاقتصادي خصوصا في الدول العربية التي عرف البعض منها وتأثر البعض الآخر بثورات الربيع العربي. انطلاقا من ذلك فقد تمت صياغة الإشكالية على النحو الآتي: ما هي علاقة السببية بين الإيرادات السياحة والنمو الاقتصادي؟ وما أثر ثورات الربيع العربي على السياحة والنمو الاقتصادي في دول عربية مختارة للفترة 2000-2017؟

فرضيات الدراسة

تمت صياغة الفرضية التالية :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ثورات الربيع العربي وتراجع أداء قطاع السياحة في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2017.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد من طرف صناعات السياسية بأهمية القطاع السياحي في إسهامه في الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي. غير أن التحدي الأكبر الذي يواجه تحقيق هذا الهدف هو الإشكالات المرتبطة بالاستقرار والتهديدات الإرهابية التي أصبحت تطال كافة الدول دون استثناء. ولهذا فإن هذه الدراسة تعد إضافة إلى حقل الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت اختبار علاقة بين الإيرادات السياحة والنمو الاقتصادي في ظل ثورات الربيع العربي وانتشار آثارها لباقي الدول العربية المجاورة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى عرض وتحليل ثم تقييم لأثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في دول عربية مختارة، وتحليل أثر الربيع العربي على أداء النشاط السياحي بعد ما شهد البعض منها ثورات الربيع العربي.

المنهج المتبع وتقسيم الدراسة

للإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المستند إلى القياس الكمي لدراسة تأثير الأوضاع الأمنية، الربيع العربي، على النشاط السياحي والنمو الاقتصادي على مجموعة دول عربية باستخدام أسلوب تحليل البيانات المقطعية للفترة 2000-2017. ولهذا فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي: قراءة في الأدبيات الاقتصادية والتجريبية السابقة؛
- أثر الربيع العربي على الإيرادات السياحية: دراسة قياسية للفترة 2000-2017.

2. علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي: قراءة في الأدبيات الاقتصادية

والتجريبية السابقة

تعتبر السياحة من الأنشطة التي تؤثر في العديد من القطاعات الاقتصادية هذا ما يجعلها تلعب دورا هاما في التأثير على الدخل الوطني بطريقة كانت مباشرة أو غير مباشرة، وذلك حسب ما جاءت به مختلف النظريات المفسرة.

1.2 نظرية المضاعف الكينزية

تعتبر النظرية الكينزية أن الاستثمار هو المتغير الرئيس المؤثر في النظام الاقتصادي، ووفقا لهذه النظرية فإن الزيادة في الدخل السياحي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات السياحية والعاملين فيها على مختلف السلع والخدمات النهائية، وهو ما يعتبر محفزا على زيادة الإنفاق الاستثماري لإنشاء المشروعات نظرا للعلاقات المتشابكة بينها. وينظر إلى أثر الإنفاق السياحي في الدخل الوطني على أنه مجموع الدخول التي تتولد خلال دورات الإنفاق السياحي وهو ما يطلق عليه بأثر المضاعف السياحي الذي تعتمد قيمته على طبيعة العلاقة ودرجة الترابط بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة، والذي يختلف كذلك من دولة لأخرى طبقا لدرجة ترابطه بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى (محمد مرسي، 2001، صفحة 37).

في حين هيكس يرى بأن نظرية كينز قد أهملت أثر المعجل حيث أن التغيرات في حجم الدخل تؤدي إلى تغيرات في حجم الاستثمار التابع في الاتجاه نفسه أي وجود علاقة طردية. (Samuelson, 1939, p 66)

كما يرى صامويلسن في نظريته أن التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدي إلى سلسلة لا نهائية من التغيرات في الدخل، والإنتاج، والاستهلاك. وتتوقف هذه التغيرات على الطريقة التي يتداخل فيها عمل المضاعف والمعجل.

2.2 نظرية التجارة الدولية

تفيد نظرية ريكاردو للإشارة إلى المكاسب التي يمكن للبلدان تحصيلها من السياحة الدولية إذا كانت تتمتع بحد أدنى من الفعالية نسبيًا في خدماتها السياحية، وبالتالي فهي تشير إلى أهمية كفاءة الإنتاج من ناحية أخرى. وتفترض نظرية هيكرس - أولين (H-O) في التجارة الخارجية أن الدول التي تمتلك عناصر الجذب السياحي وذات الكفاءة العالية لعنصر العمل عليها أن تتخصص في إنتاج المنتج السياحي ومبادلته مع السلع ذات الكثافة في عنصر رأس المال. (Ridderstaat, 2013, p 3)

وفي هذا السياق، استخدم بعض الباحثين نموذج النمو الداخلي للوكاس (1988) لشرح تأثير القطاع السياحي على النمو من خلال إضافة متغيرة ممثلة له في دالة الإنتاج. وانطلاقًا من هذا التحليل تشير النتائج التي توصل إليها Lanza et Pigliaru (1995) أن التخصص السياحي يعزز النمو فقط إذا كانت مرونة الإحلال بين السلعتين السياحية والصناعية هي أقل من الواحد. وقد خلصا في دراسة ثانية لهما أجريت عام 2000 أن البلد المتخصص في السياحة يستفيد من وجود الموارد الطبيعية: إذ عندما تكون الزيادة في معدلات التبادل التجاري لا تتوازن مع الفجوة التكنولوجية يمكن لمعدل استغلال الموارد السياحية أن يرتفع بشكل كافٍ لتصحيح الفجوة التكنولوجية وتعزيز النمو. (بن عزوز، 2016، صفحة 4)

يؤكد Figini (2010) أن هذه النتيجة تقود إلى طرح إشكالية استدامة التنمية على المدى الطويل. في الواقع، إذا ما تم استغلال الموارد بشكل أكبر من المعدل الطبيعي لإعادة تجديدها فإن النمو المعتمد على السياحة لن يكون مستدامًا على المدى الطويل.

(Figini, 2010, p 789)

3.2 نظرية النمو الداخلي

وهي الأكثر انتشارًا في الأدبيات البحثية لإمكانيات تطبيقها على قطاع السياحة إذ أنها توصي بأن التكنولوجيا توفر فرصًا واعدة أكبر للنمو الاقتصادي على المدى الطويل مقارنة بقطاع الخدمات غير عالي التقنية مثل السياحة. وفي سياق نظرية النمو الداخلي فهي تعتمد على

فرضية النمو الذي تقوده السياحة، مفادها أنه من خلال تخصص السياحة من شأنها زيادة الدخل. وهذه الفرضية قد اشتقت من فرضية النمو الذي تقوده الصادرات التي تفترض أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتولد ليس فقط من خلال زيادة كمية العمل أو رأس المال في الاقتصاد، ولكن أيضا من خلال زيادة الصادرات. (Brau, 2007, p 1)

وقد بين Balassa (1978) في نظريته "نظرية النمو الجديدة" أن تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات يتحقق إما بتحسين الكفاءة في تخصيص عوامل الإنتاج أو من خلال زيادة الاستثمار. بالقياس إلى هذه الفرضية فهي تحلل العلاقة الممكنة بين السياحة والنمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل، وبالتالي فهي تعد من الانشغالات الجوهرية للمهتمين حول إذا كان النشاط السياحي يؤدي إلى النمو الاقتصادي، أو أن هذا الأخير هو الذي يدفع بنمو السياحة، أو في الواقع توجد علاقة متبادلة بينهما. (بن عزوز، 2016، صفحة 5)

وقد عرف الجانب التطبيقي زخما في عدد وتنوع الدراسات التي تناولت اختبار العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، ولكن نتائجها كانت غير حاسمة. توجد مجموعة من النظريات تقوم على فرضية استهلاك الدخل الدائم التي اقترحها فريدمان، والتي تشير إلى وجهة نظر معارضة، تفيد بأن عدم استقرار عائد التصدير قد يكون مفيدا للنمو. وترى هذه النظريات أن هذا العائد غير المستقر يعتبر مرحلة انتقالية وهو ما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار ومن ثم يؤدي إلى زيادة معدل نمو أعلى. (Odin, 1975, p 177)

4.2 قراءة في الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات التي اهتمت بتحليل بالعلاقة بين تنمية السياحة والنمو الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات نصف هذه الدراسات استخدمت في نهجها تحليل الانحدار وكذلك اختبار السببية لغرانجر لتضم أعمال Brau. R & al, 2007, Jorge Ridderstaat & al, Balaguer et al (2006) Kim et al، (2005) Oh، (2004) Dritsakis، (2004) Durbarry، (2002) Cantavella، (2009) Tang et Jang، (2009) Chan et Chiou-Wei، (2008) Lee et Chang، (2011b) Belloumi، (2010)، (2010) Kreishan، (2011) Kasirmati، (2011) Tang، (2011) و (Holzner, 2011, p 923-924). (2013) Ridderstaat et Croes et Nijkamp وقد أثبتت هذه الدراسات صحة فرضية النمو القاطر للسياحة، وقد ركز البعض منهم بأن تحسين مناخ الأعمال عموما يساهم في تحسين أداء النشاط السياحي. في حين فقد ركز البعض الآخر على أن التخصص في السياحة يكون محددًا هامًا ورئيسيًا للنمو الاقتصادي. لم تكن متغيرات السياحة المستخدمة في هذا النوع من الدراسات متطابقة، فعلى سبيل المثال، استخدم Oh (2005) إيصالات السياحة كبديل لتخصص السياحة، في حين استخدم Kim (2006) Lean et Tang (2010) عدد السياح الوافدين كمتغير للتركيز السياحي. وتعتقد

منظمة السياحة العالمية أن العلاقات بين الوافدين السياحيين وعائدات السياحة غالباً ما تكون مشوهة في أوقات الأزمات لأن هذه هاتين المتغيرتين لا تتطور بالضرورة في نفس الاتجاه. وفي هذه الحالة، غالباً ما تكون عائدات السياحة أكثر تضرراً من عدد السياح الوافدين (في حالة حدوث أزمة أي هناك اتجاه نزولي في استهلاك الزوار). (Oh, 2005, p 180-192)

نذكر بأن صناعة السياحة قد تأثرت في الماضي بأزمات مختلفة، بما في ذلك عواقب الأزمة الآسيوية (1997)، والهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر 2001، والأزمة المالية العالمية 2007-2010. وقد أدت هذه الأزمات إلى تفسيرات متباينة ومقارنات بين نمو الوافدين السياحيين والنمو في عائدات السياحة.

وهناك مشكلة مقارنة أخرى تواجهها تتعلق بعدد وتواتر البيانات المتعلقة بالسلسلة المدروسة. فعلى سبيل المثال، استخدم Balaguer et Cantavella (2002) بيانات فصلية في تقديراتهما للفترة 1975-1997، في حين استخدم Tang (2011) بيانات شهرية للفترة 1995-2009. وكشف Otero et Smith في دراستهما أنه عند السعي للحصول على علاقة توازن على المدى الطويل، ينبغي على الباحث جمع بيانات على مدى فترة طويلة من الزمن بدلاً من عدد كبير من الملاحظات التي تم جمعها خلال فترة قصيرة. (Otero & al, 2000, p 5-9)

وهناك مجموعة ثانية من الدراسات التي استخدمت في تقديراتها تقنية الانحدار، ولاسيما دراسة Modesta (1994)، Lanza et al (2010)، Lee et Chang (2008) و Figini et Vici (2010) و Amadou et Clerides (2011). وقد أكدت معظم هذه الدراسات فرضية النمو الذي تقوده السياحة، باستثناء Lee et Chang (2008) توصلوا إلى علاقة متبادلة بين السياحة والنمو الاقتصادي. وقد اعتمدت هذه الدراسات أساساً على البلدان المتخصصة في السياحة، وفي هذا السياق فإنها تحقق معدلات نمو أعلى من تلك غير المتخصصة. ويفسر ذلك من خلال استفادتها من الموارد الطبيعية التي تعمد إلى تعزيز النمو فقط إذا كانت مرنة الإحلال بين السلعتين السياحية والصناعية هي أقل من الواحد.

وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم ثلثي هذه الدراسات بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية في العالم). ومع ذلك، فإن معظم هذه البيانات مصدرها من نظم إحصائية وطنية وتتوقف جودتها على كيفية تصميمها وتشغيلها. (Ahad 2016, p 94-111)

وهناك مجموعة ثالثة من الدراسات، بما في ذلك Ghali (1976) Gunduz et Hatemi (2005)، Lee (2008) Katircioglu (2009) و Lean et Tang (2010) تستخدم طريقة تجمع بين النهجين. على سبيل المثال، Ghali (1976) اعتمد على النظرية الكينزية كمنهجية

لاختبار العلاقة بين التنمية السياحية والنمو الاقتصادي في هاواي، بينما في حالة تركيا فقد أجرى Gunduz et Hatemi (2005) اختبار السببية القائمة على تقنية المحاكاة. (Lee & Chang, 2008, p 183)

أما الآثار الإقليمية للإرهاب على نصيب الدول من سوق السياحة، التي تعتبر من التحديات في صناعة السياحة، فهناك من الدراسات دلت عن وجود آثار معنوية للإرهاب في نصيب الدولة من سوق السياحة منها دراسة Konstantionos et Alim (2003) حيث تناولت هذه الآثار في دول ثلاث للبحر الأبيض المتوسط: اليونان، إسرائيل وتركيا خلال الفترة جانفي 1991 إلى غاية ديسمبر 2000، وتوصلت الدراسة إلى وجود آثار معنوية للإرهاب في نصيب كل دولة من هذه الدول. (Konstantionos & Alim, 2001, p 2)

وركزت دراسة Tony et Etienne (2002) على حالة جنوب إفريقيا التي اعتمدت على النشاط السياحي خلال فترة ما بعد التفرقة العنصرية، وخلصت إلى أنه توجد إمكانية للاعتماد على النشاط السياحي كأداة لمواجهة عدم العدالة في ظل التمييز العنصري. كما توضح الدراسة أن صعود النشاط السياحي كقاطرة اقتصادية للتنمية يعتمد على التحديث الاقتصادي والرخاء في الدول الناشئة باعتبارها بعدا استراتيجيا لخلق فرص العمل والتركيز على الأنشطة الاقتصادية المحلية. (Tony & Etienne, 2002, p 235)

أما دراسة Shrabani.S & Ghialy.Y (2013) فقد ركزت على تحليل آثار التفاعل بين عدم الاستقرار السياسي والإرهاب على تنمية السياحة باستخدام بيانات من عينة مكونة من 139 دولة للفترة 1999-2009، وتقيس هذه الدراسة المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه النزاعات السياسية والإرهاب في بلد ما سلباً على صناعة السياحة فيها. وقد كشفت النتائج أن تأثير عدم الاستقرار السياسي على السياحة أكثر حدة من آثار الهجمات الإرهابية بمرة واحدة. ومن المثير للدهشة أن النتائج تشير إلى أن الهجمات الإرهابية تزيد من الطلب على السياحة لتلك البلدان ذات المخاطر السياسية المنخفضة إلى المتوسطة. ومع ذلك، تشهد البلدان التي تشهد مستويات عالية من المخاطر السياسية انخفاضاً كبيراً في أعمالها السياحية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي النقلب السياسي والإرهاب معاً إلى إلحاق ضرر جسيم بصناعة السياحة.

(Shrabani & Ghialy, 2013, p 509)

يمكن أن يكون تأثير الإرهاب على صناعة السفر والسياحة آثار وخيمة كالبطالة والتشرد والانكماش والعديد من الأمراض الاجتماعية حسب دراسة David.MC & Baker.A (2014). إن مساهمة السياحة في العديد من البلدان كبيرة للغاية بحيث أن أي تراجع في الصناعة يشكل مصدر قلق كبير للعديد من الحكومات حيث يكون لها تداعيات في العديد من الصناعات

الأخرى المرتبطة بالسياحة مثل شركات الطيران والفنادق والمطاعم والمحلات التجارية التي تلبي احتياجات السياح والخدمات المرتبطة. الإرهاب ظاهرة غامضة ومقنعة، وعلاقتها بالسياحة معقدة ومتعددة الأوجه فلماذا تهدف هذه الورقة إلى توضيح هذه العلاقة وتفحصها لتحديد العوامل المختارة في عملية صنع القرار للسائحين لاختيار المقصد مع تصور للمخاطر التي يتحملها السياح كأساس للتحليل. (David & Baker, 2014, p 58)

في حين كشفت دراسة Sakina. B (2017) أن الإرهاب يشكل تهديداً كبيراً لقطاع السياحة والسفر، وهو قطاع رئيسي في الاقتصاد اليوناني يساهم بنسبة 18% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويشغل ما يقرب من مليون شخص. الغرض من هذه الورقة هو تحديد آثار الإرهاب على تنمية السياحة الاقتصادية اليونانية الإيكولوجية، ولاسيما في جزيرة كريت اليونانية، أكبر جزيرة في البحر الأبيض المتوسط. أثرت القضايا السياسية والأمنية سلباً على السياحة في البلدان المتوسطة المتنافسة مثل تركيا وفرنسا. وقد تم التحقيق في تأثير ذلك على التنمية الاقتصادية للسياحة اليونانية. تقدم هذه الورقة تحليلاً للكيفية التي يؤثر بها الإرهاب في البلدان المتوسطة المتنافسة على تنمية السياحة المستدامة بشكل يمكن أن يسير النمو الاقتصادي في اليونان للتغلب على الأزمة الاقتصادية. تستند المنهجية المستخدمة في تحليل دراسة الحالة التي تركز على جزيرة كريت، وهي أكثر الجزر السياحية شهرة في البلاد والتي تشتهر بشواطئ استثنائية وأهمية ثقافية بالاستناد على الإحصاءات التي تم جمعها خلال السنوات الثلاث الأخيرة وعلى المقابلات والمسح عبر الإنترنت للأشخاص العاملين في قطاع السياحة والضيافة. ويدعم التحليل الاستنتاج القائل بأن الإرهاب الذي يؤثر سلباً على فرنسا وتركيا سيكون له تأثير إيجابي على الاستدامة الاقتصادية للسياحة في كريت. (Sakina, 2017, p 335)

وفي دراسة حديثة لـ Maja.N.R & al (2018) بين من خلالها العلاقة السببية بين الإرهاب والسائحين الدوليين الوافدين إلى العديد من الوجهات السياحية الأوروبية المختارة. إن الهدف الرئيسي هو النظر إلى هذه المسألة من منظور آخر، أي ما إذا كانت فرضية الإرهاب بقيادة السياحة يمكن أن تكون صحيحة، واستخدمت الدراسة تقنيات الاقتصاد القياسي مثل اختبار جذر الوحدة واختبار السببية Granger في نموذج متجه ذاتي الانحدار (VAR) وتحليل التباين والاستجابة النبضية لبيانات السلسلة الزمنية الشهرية للفترة 2001-2005. استناداً إلى البحث الذي تم إجراؤه، تبين أن السياحة تسبب الإرهاب في تركيا والمملكة المتحدة وألمانيا، بينما يتسبب الإرهاب في السياحة في إيطاليا وإسبانيا. (Maja & al, 2018, p 236)

أما بخصوص الدراسة الحالية فهي تعد من الدراسات الحديثة المضافة إلى حقل الدراسات العربية غير المتوفرة في هذا الشأن، وخاصة أن الساحة العربية قد شهدت تقلبات ما أدى إلى عدم استقرارها السياسي والأمني مثل ما حدث في كلا من مصر، سوريا، تونس ما يعرف بالربيع العربي. وقد سبقتها في ذلك العراق بالتدخل الأمريكي وأحاطت هذه الثورات بظلالها على الدول العربية المجاورة. ولهذا الغرض فهذه الدراسة تبحث في هل أن السياحة بقيادة ثورات الربيع العربي قد أدت إلى تراجع القطاع السياحي في الدول المعنية بذلك والدول المجاورة لها أو قد كان لها تأثيرا عكسيا أي إنعاش القطاع السياحي في بعض منها. واستخدمت الدراسة تقنيات الاقتصاد القياسي مثل اختبار جذر الوحدة وتحليل السببية Granger والبيانات المقطعية لسلسلة زمنية ممتدة من 2000-2017 وهي تمثل أحدث البيانات المتوفرة المقتبسة عن موقع أنقرة.

3. أثر الربيع العربي على الإيرادات السياحية: دراسة قياسية للفترة 2000-

2017

أثرت أحداث الربيع العربي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع السياحة، ويعد العامل الأمني من بين أهم عوامل رواج القطاع السياحي. وتهدف الدراسة للتعرف على أثر أحداث الربيع العربي على القطاع السياحي في الدول محل الدراسة: مصر، تونس، المغرب والأردن والجزائري على وجه الخصوص وذلك عن أحدث البيانات والمتوفرة للفترة 2000-2017.

1.3 تحديد وتوصيف المتغيرات

إن اختبار علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي في تدهور الأوضاع الأمنية في الوطن العربي خاصة بعد أحداث الربيع العربي من خلال استخدام نموذج البانل لمجموعة الدول محل الدراسة. يضم هذا النموذج أربعة متغيرات الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي (PIB)؛ ومتغيرتان تعبران عن النشاط السياحي وهما: عدد السياح (NT) والإيرادات السياحية (RT)، وقد تم إدراج متغيرة صماء للدلالة على أحداث الربيع العربي (DUM) وتأخذ قيمة 0 قبل عام 2010 وقيمة 1 بعد عام 2010. إن البيانات المتحصل عليها خلال فترة الدراسة لمجموع الدول مستخلصة عن قاعدة البيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، مركز أنقرة (BASEIND).

ويمكن صياغة ثلاث نماذج:

$$\text{Log}(pib) = \alpha * \log(\text{NT}) + \beta * \log(\text{RT}) + \delta * \text{DUM} + e_t \dots \dots \dots (1)$$

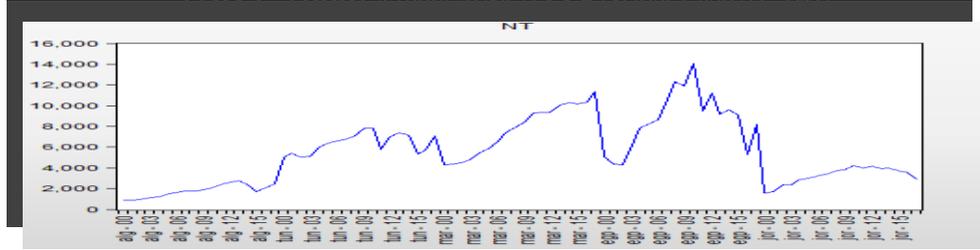
$$\text{Log}(pib) = \alpha * \log(\text{NT}) + \delta * \text{DUM} + e_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\text{Log}(pib) = \beta * \log(\text{RT}) + \delta * \text{DUM} + e_t \dots \dots \dots (3)$$

يبين الشكلان المواليان تطور كلا من الإيرادات السياحية وعدد الوافدين في الدول قيد الدراسة. والملاحظة الأساسية هي وجود علاقة قوية بين متغيرتي السياحة أي نمو كلا منها قبل أحداث الربيع العربي لتشهد بعد ذلك انخفاضا بعدما عرفته الساحة العربية من أحداث، وهذا ما ميز كلا من: مصر، تونس، الأردن والمغرب. والحال نفسه بالنسبة للجزائر إلا أن زيادة عدد الوافدين إليها لم يؤد إلى زيادة الإنفاق السياحي.

شكل (1)

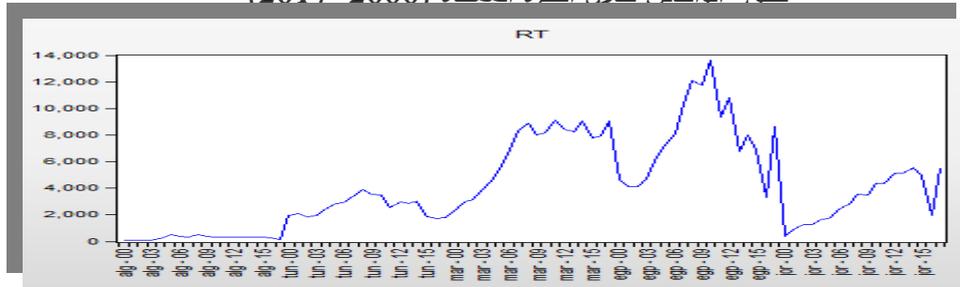
تطور الإيرادات السياحية خلال الفترة الممتدة (2017-2000)



المصدر: الباحثة، مخرجات برنامج Eviews.8

شكل (2)

تطور الوافدين خلال الفترة الممتدة (2017-2000)



المصدر: الباحثة، مخرجات برنامج Eviews.8

2.3 نتائج اختبار جذر الوحدة

يبرر استخدام هذا الاختبار لتفادي تحديد معادلة انحدار مضللة، وقد تم استعمال اختبار ADF كاختبار رئيسي والنتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول أدناه:

جدول (1)
نتائج اختبار جذر الوحدة

النتائج المحلي الخام			
الفرق الثاني	الفرق الأول	عند المستوى	
52.8766 (0.0000)	10.6676 (0.3840)	15.973 (0.1004)	وجود قاطع
45.4288 (0.0000)	36.0374 (0.0001)	0.53937 (1.0000)	قاطع واتجاه
77.8321 (0.0000)	19.1607 (0.0383)	1.398 (0.9992)	بدونها
عدد السياح			
/	23.5228 (0.0090)	18.0738 (0.0538)	وجود قاطع
/	33.8384 (0.0002)	4.34580 (0.9304)	قاطع واتجاه
/	39.6705 (0.0000)	1.28135 (0.9995)	بدونها
الإيرادات السياحية			
62.9544 (0.0000)	19.4507 (0.0349)	13.1861 (0.2135)	وجود قاطع
46.3944 (0.0000)	28.8324 (0.0013)	0.93320 (0.9999)	قاطع واتجاه
91.8599 (0.0000)	40.4963 (0.0100)	2.51055 (0.9907)	بدونها

المصدر: الباحثة، مخرجات برنامج Eviews.8

إن نتائج اختبار جذر الوحدة دلت عن استقرار متغيرتي الناتج المحلي الخام والإيرادات السياحية عند الفرق الثاني حيث أن احتمالها الموافق (الموضح بين قوسين) هو أقل من مستوى المعنوية 1% أو 5% أو 10%، واستقرار متغيرة عدد السياح عند الفرق الأول. كما تشير النتائج إلى غياب علاقة التكامل المشترك بين مجموع المتغيرات.

3.3 مصفوفة معاملات الارتباط

تقدم مصفوفة معاملات الارتباط تحليلاً للعلاقات الموجودة بين مختلف المتغيرات، فدراسة هذه المعاملات على يساعد في فهم العلاقة وتطورها وتحديد متغيرات النموذج وهي مبينة في التالي:

جدول (2)

مصفوفة معاملات الارتباط

$Log(RT)$	$Log(NT)$	$Log(pib)$	
0.057920	0.239469	1.000000	$Log(pib)$
0.903499	1.000000	0.239469	$Log(NT)$
1.000000	0.903499	0.057920	$Log(RT)$

المصدر: الباحثة، مخرجات برنامج Eviews.8.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا وجود علاقة ضعيفة بين النمو الاقتصادي وعدد السياح من جهة والإيرادات السياحية من جهة أخرى. فيما ثبت وجود علاقة قوية وموجبة بين عدد السياح والإيرادات السياحية بمعامل قدره 90.34%.

4.3 اختبار السببية لـ Granger

يسمح هذا الاختبار بتحديد اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والاقتصاد السياحي المعبر عنه بعدد السياح الوافدين والإيرادات السياحية بالاعتماد على مفهوم السببية المقترح من طرف Granger. ولذلك الغرض يجب تحديد فترات الإبطاء p لصيرورة VAR ولتحديد p يستخدم معيارين هما AIC و SC وذلك بتقدير نماذج VAR على فترات إبطاء من 0 إلى h ولصغر حجم العينة فقد تم تحديد فترات الإبطاء بـ 5. والجدول الموالي يوضح فترات الإبطاء وقيمة معيار AIC بعد تقدير لنماذج VAR.

جدول (3)

فترات الإبطاء وقيمة معيار AIC

5	4	3	2	1	P
3.98-	3.95-	3.76-	3.88-	3.91-	AIC

المصدر: الباحثة، مخرجات برنامج Eviews.8.

يتم اختيار فترة الإبطاء على أساس أقل قيمة مطلقة لمعيار AIC وهي توافق $p=3$ وعليه سوف يؤخذ بهذه القيمة عند اختبار السببية، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

جدول (4)

نتائج اختبار السببية

Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob.
Log(RT) does not Granger Cause log(NT)	75	3.48719	0.2030
Log(NT) does not Granger Cause log(RT)		0.42826	0.7334
Log(pib) does not Granger Cause log(NT)	75	4.36327	0.0072
Log(NT) does not Granger Cause log(pib)		0.40018	0.7583
Log(pib) does not Granger Cause log(RT)	75	2.56418	0.0061
Log(RT) does not Granger Cause log(pib)		1.55284	0.2089

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.8

يتضح من نتائج الجدول السابق أن العلاقة السببية بين متغيرة النمو الاقتصادي ومتغيرة عدد السياح الوافدين من جهة والإيرادات السياحية من جهة أخرى هي في اتجاه واحد، أي أنهما تسببان النمو الاقتصادي (الاحتمال هو أقل من حد المعنوية 5%). في حين أن الفرضية العكسية غير صحيحة إلا أن العلاقة السببية بين متغيرتي الاقتصاد السياحي في اتجاه متبادل، وهذا ما عكسته قوة وإيجابية معامل الارتباط بينهما وبالتالي فإنه يمكن القول بأن السياحة تقود النمو الاقتصادي في الدول قيد الدراسة.

وعلى ضوء نتائج الاختبارات السابقة فإنه من الجدير تبني نموذجين لدراسة أثر النمو الاقتصادي على متغيرات الاقتصاد السياحي مع الأخذ بالحسبان المشاكل الأمنية الناجمة عن الربيع العربي.

5.3 تقدير النماذج

للتوصل إلى تقدير النماذج التي يتم من خلالها تفسير طبيعة العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والسياحة من خلال تطبيق نموذجين: نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وتحصلنا على النتائج كما هي مبينة في التالي:

جدول (5)

نتائج التقدير النموذج الأول حالة المتغيرة التابعة $\log(NT)$

نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	المتغيرات التفسيرية
1.428359 1.808404 0.0740	1.294018 1.802894 0.075	<i>C</i>
0.636501 9.700277 0.0000	0.648926 9.783881 0.0000	<i>log (pib)</i>
0.122583- 2.064128- 0.0470	0.130681- 2.188178- 0.0315	<i>Dumdate</i>
90	90	<i>Number of obs</i>
0.622335	0.925413	<i>R-squared</i>
0.613653	0.921093	<i>Adjusted R²</i>
(0.0000) 71681136	(0.0000) 174.1524	<i>Prob (F-Stat)</i>

المصدر: الباحثة، مخرجات برنامج Eviews.8.

جدول (6)

نتائج التقدير النموذج الثاني حالة المتغيرة التابعة $\log(RT)$

نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	المتغيرات التفسيرية
5.378871- 4.047561 0.0001	5.578291- 4.892676- 0.0000	<i>C</i>
1.2044167 11.50559 0.0000	1.222623 11.60449 0.0000	<i>log (pib)</i>
0.484409- 5.124242- 0.0000	0.496440- 5.233027- 0.0000	<i>Dumdate</i>
90	90	<i>Number of obs</i>
0.634832	0.950504	<i>R-squared</i>

0.626437	0.947033	<i>Adjusted R²</i>
(0.00000) 75.62321	(0.00000) 266.2153	<i>Prob (F-Stat)</i>

المصدر: الباحثة، مخرجات برنامج Eviews.8.

استناداً على المراحل السابقة وبعد الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج لا بد من فحص طبيعة هذا الأثر، بحيث تتلخص المرحلة الأولى في التحليل بالتعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة B_i فيما إذا كانت تتبع أثر عشوائي (مركب نموذج الخطأ) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة).

وبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه يمكن التأكد من ذلك بعد إجراء اختبار Hausman (1978) وتأخذ فرضية عدم الصيغة الموالية:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملائمة وبالتالي استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

H_1 : نموذج التأثير الثابتة هو الأكثر ملائمة وبالتالي استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS. الجدول الموالي يبين نتائج الاختبار المتحصل عليها:

جدول (7)

نتائج اختبار Hausman

<i>p-value</i>	قيمة الاختبار (Chi-square statistic)	
0.0190	5.501036	النموذج الأول
0.0130	6.166246	النموذج الثاني

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.8.

بالاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول فقد أظهر اختبار Hausman أن p -value المحسوبة هي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة يعني ذلك أن نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول.

6.3 تقدير وتفسير النموذج باستخدام التأثيرات الثابتة

بعد نتائج اختبار Hausman سوف نقدر معاملات نموذج التأثيرات الثابتة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى والنتائج ملخصة في الجدول الموالي:

جدول (8)

تقدير معلمات نموذج التأثيرات الثابتة

النموذج الثاني <i>log(RT)</i>	النموذج الأول <i>Log(NT)</i>	المتغيرات التفسيرية
5.578291 4.892676- 0.0000*	1.294018 1.802894 **0.075	C
1.222623 11.60449 0.0000*	0.648926 9.783881 0.0000*	<i>Log (pib)</i>
0.496440- 5.233027- *0.0000	0.130681- 2.188178- *0.0315	<i>Dumdate</i>
90	90	<i>Number of obs</i>
0.950504	0.925413	<i>R-squared</i>
0.947033	0.921093	<i>Adjusted R²</i>
266.2153 (0.00000)	174.1524 (0.0000)	<i>Prob (F-Stat)</i>
<i>Cross- affect</i>		
3.072354-	1.433924-	<i>Algérie</i>
0.770563	0.611347	<i>Tunis</i>
0.768165	0.366626	<i>Maroc</i>
0.029309	0.003163-	<i>Egypte</i>
1.504317	0.379113	<i>Jordanie</i>

المصدر: الباحثة، مخرجات برنامج Eviews.8.

وعليه يمكن كتابة النموذج الأول كما يلي:

$$Log(NT) = 1.294018 + 0.648926 * Log (pib) - 0.130681 * Dumdate$$

أما النموذج الثاني فعلى النحو الآتي:

$$log(RT) = 5.578291 + 1.222623 * Log (pib) - 0.496440 * Dumdate$$

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس الاقتصادي كاختبار جودة النموذج من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية. فانطلاقاً من النتائج المبينة في الجدول يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة قوية جداً وذلك من خلال معامل الارتباط المصحح الذي يعادل 92.10% و 94.70% على الترتيب وهي نسبة مرتفعة تقارب من الواحد الصحيح هذا ما يبين قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

وما يدل أيضاً على أن النتائج المتحصل عليها هي جيدة من خلال الإحصائية F-statistic لجودة النموذج التي يعادل احتمالها الصفر، إضافة إلى أن أغلبية المتغيرات لها دلالة إحصائية

عند مستوى 5% أو 10%. كما أن إشارة الناتج الداخلي الخام موجبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية.

فمن خلال النموذج الأول فإن النمو الاقتصادي ينخفض بمعدل 0.6489 عندما ينخفض عدد الوافدين بما يقارب 13.06% بسبب ثورات الربيع العربي، أما النموذج الثاني فإن النمو الاقتصادي ينخفض بمعدل أعلى يقرب 1.222 عند انخفاض الإيرادات السياحية بعد أحداث الربيع العربي بنسبة 49.64%.

وللتحقق من أن البواقي في النموذجين تتبع التوزيع الطبيعي فقد تم إجراء اختبار J-B، وقد دلت النتائج المتوصل إليها بأن البواقي في النموذجين تتبع التوزيع الطبيعي والتي قدرت 12.04859 و 56.0669 على الترتيب.

وباختصار فإنه لأحداث الربيع تأثيراً بالغ الأهمية على كل من تونس ومصر والجزائر، وتأثير نسبي متباين في كل من المغرب والأردن على كل من عدد السياح والإيرادات السياحية. وهي نتيجة أساسية لصحة الفرضية بأن لثورات الربيع العربي أثراً على تراجع أداء النشاط السياحي في الدول محل الدراسة سواء منها التي عرفت الثورات أو التي انعكست عليها حالة الدول المتضررة بالثورات.

الخاتمة:

نتائج الدراسة

قدمت هذه الدراسة أدلة تجريبية في أن للقطاع السياحي قدرة على قيادة النمو الاقتصادي من خلال نتائج تحليل السببية بمفهوم Granger، وهذا ما يثبت صحة الفرضية وعدم وجود تأثير سببي متبادل بين النمو الاقتصادي والسياحة. وقد جاءت هذه النتيجة موافقة مع بعض الدراسات التي دلت على صحة فرضية أن النمو القاطرة للسياحة Lee (2012)، Lorde & al (2011)، Payne & Mervar (2010) و Oh (2005)؛

أثبتت الدراسة التطبيقية على أن الاقتصاديات محل الدراسة قد تعرضت لتقهقر بالغ الأهمية في أداء اقتصادها السياحي كمصر وتونس بسبب ثورات الربيع العربي، في حين أن كلا من الجزائر والمغرب والأردن هي من الدول التي تنعم بالاستقرار غير أن ذلك لم يمنع من تأثر أداء القطاع بسبب الأوضاع في الدول المجاورة، وهي تمثل إجابة عن صحة الفرضية القائمة على أن ثورات الربيع العربي قد أدت إلى تراجع أداء قطاع السياحة وانخفاض في عوائد .

وفي نفس السياق فقد أكدت بعضا من الدراسات التجريبية أن الأفعال الإرهابية وعدم الاستقرار السياسي تقود إلى تحويل السائح لمقاصد سياحية أكثر أمناً وفي ذلك دراسة Enders &

Sandler (1991)، Sandler & Parise (1992)، Sönmez & al (1998، 1999) و Pizame & Smith (2000). وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها فإن دور السياحة في قيادة النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا من خلال توافر عنصرى الأمن والاستقرار اللذان يعدان من أهم عوامل رواج الاقتصاد السياحي؛ أما بالنسبة للجزائر خاصة فالحال هو أكثر ارتباطا بعوامل العرض والطلب لقطاع السياحة لما يشهده من صعوبات تحد من أدائه.

توصيات الدراسة

تحقيق الأمن السياحي من خلال تفعيل ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: تكثيف من عمل الأجهزة الأمنية والمثال في ذلك ما قامت به مصر بإنشاء وحدات متخصصة في حماية السائح كشرطة السياحة والآثار. كما أن لهذه الأجهزة مهام تأمين حركة السياح ومكافحة الإجرام والإرهاب السياحي.
- المستوى الثاني: ويتعلق الأمر بالجهاز الإداري وتنسيق عمله مع الأجهزة الأمنية من خلال وضع الشروط والضمانات التي تؤمن السياحة والاستثمار السياحي.
- المستوى الثالث: ويشمل على تكثيف نطاق التعاون الدولي والعربي خصوصا في المجال الأمني لأجل التصدي لمختلف التهديدات الأمنية من خلال تبادل المعلومات وتأمين الحدود.

أما بالنسبة لوضع السياحة في الجزائر فهو خاص ويرتبط بعوامل الطلب والعرض على السياحة لما يعرفه هذا الأخير من صعوبات في القطاع. ولهذا فعلى السلطات توجيه السياسات والاستراتيجيات والجهود الوطنية لضمان تنفيذ الأنشطة السياحية بطريقة مستدامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية حتى يكون هذا القطاع قادرا لقيادة النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

- بن عزوز، شكري.(2016). السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر: أدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية، سلسلة أوراق عمل رقم 78731.
- محمد مرسي، سلوى.(2001). التنمية السياحية مفهومها ومحدداتها وأهميتها مع الإشارة إلى الحالة المصرية، سلسلة منكرات خارجية رقم 1605، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

المراجع العربية باللغة الانجليزية

- Ben Azouz, C. (2016). Tourism and Economic Growth in Algeria: Evidences from Cointegration and Causality Analysis, *Working Paper*, N° 78731.
- Morci, M.S. (2001). Tourism Development: Concept, Determinants and Importance with Reference to the Egyptian Case, *External Working Paper*, N°1605, National Institution of Planification, Cairo.

المراجع الأجنبية:

- Ahad, M. (2016). Does Tourism –led Hypothesis Exist in Pakistan ?, *International Journal of Economic and Empirical Research*, 4(2), p.94-111.
- Brau, R.(2007). How Fast are the Tourism Countries Growing? Evidence from the Data for 1980-2003, *Working Paper* N° 85.pp. 1-32.
- David, M.C. & Baker, A. (2014). The Effect of Terrorism on the Travel and Tourism Industry, *Intrenational Journal of Religious, Tourism and Pilgrimage*, 2(1). pp. 58-67.
- Figini, P. & Vici, L. (2010). Tourism and Growth in a Cross Section of Countries, *Tourism Management*, 16(4), p.789-805.
- Holzner, M. (2011). Tourism and Economic Growth: The Beach Disease, *Tourism Management*, 32(4), p. 922-933.
- Konstantionos, P. & Ali, M .K. (2001). Regional Effect of Terrorism on Tourism in Three Mediterranean Countries, Center for European Integration Studies, *Working Paper N° 26/2001*. pp.1-54.
- Lee, C & Chang, C.P.(2008). Tourism Development and Economic Growth: A Closer Look at Panels, *Tourism Management*, 29(1). pp. 180-192.
- Maja, N.R. & al. (2018). The Tourism – Led Terrorism Hypothesis: Evidence from Italy, Spain, UK, Germany and Turkey, *Journal of International Studies*, 11(2). pp. 236-249.
- Odin, K. (1975). *Trade Instability and Economic Development*, Lexington.
- Oh, C.O. (2005). The Contribution of Development Tourism to Economic Growth in Korean Economy, *Tourism Management*, 29(1), p. 180-192.
- Otero, J. & al. (2000). Testing for Cointegration: Power Versus Frequency of Observations, *Economic Letters*, 67. pp. 5-9.
- Ridderstaat, R.C & Peter.N. (2013). Modelling Tourism Development and Long Run Economic Growth in Aruba, *Working Paper N°145/2013*, p 1-25.

- Sakina, B. (2017). The Impact of Terrorism on the Economic Sustainable Tourism Development of the Island of Crete, *Athens Journal of Tourism*, 4(4). pp. 335-354.
- Samuelson, P. (1939). Interaction between the Multiplier Analysis and the Principle of Acceleration, *Review of Economics and Statistics*, 21.
- Shrabani, S. & Ghialy, Y. (2013). The Moderation Effects of Political Instability and Terrorism on Tourism Development: A Cross- Country Panel Analysis, *Journal of Travel Research*, 53(4). pp.509-521.
- Tony, B. & Etienne, N. (2002). Tourism as a Local Development Strategy in South Africa, Blackwell Publishing London, *Human Geography*, 168(3). pp. 235-247.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال:

معياش، ن. (2020). دراسة أثر أحداث الربيع العربي على الإيرادات السياحية في المنطقة العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11(1). ص 182-201.

Mayache, N. (2020). Study of the Impact of Arab Spring Events on Tourism Incomes in Arab Area, *DIRASSAT Journal Economic Issue*, 11(1). pp. 182-201.